الأنباء
الثلاثاء 26 نوفمبر 2013

مستشفى جابر وجامعة الشدادية ومشاريع الشباب الصغيرة والمتوسطة شاهد على ذلك

كامل العوضي: يا سمو الرئيس.. وزيرة الشؤون تعرقل جهود التنمية وتتعمد تعطيل مشاريع الدولة

كامل العوضي

اتهم النائب كامل العوضي وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ذكرى الرشيدي بعرقلة مسيرة التنمية والتسبب في تعطيل مشاريع الدولة والقطاع الخاص عبر احتكارها منح التأشيرات والتحويل للعمالة وحصرها في مكتبها، مشيرا الى ان هذا الوضع الغريب يسهم في نشر الرشوة والمحسوبية ويعرقل مساعي الدولة في الانفتاح نحو تحويل الدولة الى مركز مالي وتجاري حسب رغبة صاحب السمو الأمير.

وقال العوضي في تصريح صحافي ان الرشيدي تسهم من خلال هذا القرار في تأصيل مفهوم المحسوبية والواسطة وتعطيل اعمال الادارات المختلفة مستغربا طلبها من النواب بأن يأتوا بمعاملات الشركات والافراد الى مكتبها مباشرة وكأنهم مندوبون لتخليص المعاملات بدلا من منحها الصلاحيات للادارات المختصة بتخليص معاملات الشركات والافراد الذين لديهم اعمال ومشاريع خاصة او مع الدولة عن طريقهم وليس بالواسطة او عن طريق النواب.

واضاف العوضي ان الرشيدي تعرقل العديد من المشاريع بهذه الطريقة سيما مستشفى جابر والذي اشتكى المهندس المشرف على هذا المشروع من الجانب الحكومي خلال زيارة رئيس مجلس الامة والنواب م.علي ندوم من نقص العمالة وغلق باب جلب العمالة من الخارج وزيادة اسعار العمالة الداخلية، وكذلك مشروع جامعة الشدادية والتي اشتكت المهندسة المسؤولة عن المشروع من الجانب الحكومي رنا الفارس بنفس الشكوى السابقة وهي عدم اعطاء المقاولين العمالة الفنية المتخصصة بل وعرقلة الطلبات حيث شكت بانهم يقدمون نحو 500 معاملة فلا يتم تسلم الا نحو 5 معاملات يوميا على الاكثر اي ان الـ 500 معاملة المطلوبة سيتم توفيرها بعد 100 يوم! رغم ان هذه المشاريع تخص الدولة ومشاريع ضخمة تكلف الدولة مليارات الدنانير، الأمر الذي يؤدي الى تأخير الانجاز، داعيا الى التصدي الى ما تقوم به الوزيرة من اعمال مخالفة للقانون ورؤية الدولة، كما ان ذلك يؤدي الى لجوء الشركات الى العمالة الداخلية، الأمر الذي يؤدي الى زيادة اسعارها بطريقة خيالية، وعدم وجود العمالة الكفء المتخصصة، واضطرار بعض الشركات الى بيع اجزاء من المشروع بالباطن.

وناشد العوضي سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك تعديل مسار الوزيرة لان هذا سيزيد من سخط النواب وأبناء الشعب الكويتي تجاه الحكومة التي وللأسف يتعمد بعض وزرائها احراج سموه وعرقلة جهوده من اجل التنمية والتعاون مع مجلس الامة.

واستغرب العوضي من سياسة الوزيرة في التعامل مع شركات تقوم بالاستثمار بنحو ما يزيد على ثلاثة مليارات دولار وفي الوقت نفسه تحجم عن منحها العمالة المتخصصة وغلق باب جلب العمالة الخارجية.

واضاف العوضي انه يجب على الجميع ان يعلم أن عمل الوزراء عمل سياسي ويجب ان يكون حلقة وصل بين الوزارة ومجلس الوزراء وينفذ سياسة الدولة.

واضاف العوضي ان الامر لم يتوقف على تعطيل مشاريع الدولة بل ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعاني هي الاخرى الامرين من اجراءات الوزيرة.

وبين العوضي ان الشباب الذين قاموا بمشاريع صغيرة تعطلت مشاريعهم بسبب عدم توفير العمالة اللازمة لهم جراء اجراءات الوزيرة.

وقال العوضي ان الحكومة تسعى جاهدة منذ 10 سنوات لتطوير قطاع المشاريع الصغيرة ووضعت ما يقارب 100 مليون تملكها الهيئة للاستثمار و50 مليونا اخرى في البنك الصناعي لاعطاء قروض، مؤكدا ان كل اصحاب المشاريع الصغيرة يعانون من وزيرة الشؤون واجراءاتها التعسفية علما انني قمت بإرسال بعض الشباب واصحاب المشاريع الصغيرة الى الوزيرة لشرح معاناتهم الا انها لم تقم بحل مشكلاتهم وكان ردها لهم بان يلجأوا للعمالة الداخلية.

وتساءل العوضي اذا كانت مشاريع الدولة معطلة واصحاب المشاريع الصغيرة يشتكون من اجراءات الوزيرة اذن فالحرامية وتجار الاقامات هم الوحيدون الذين يعملون يا معالي الوزيرة.

مطيع يقترح إنشاء مدارس لجميع المراحل في ضاحية علي السالم

قدم النائب احمد بن مطيع اقتراحا برغبة جاء فيه: في ظل ما تقضي به المادة 13 من الدستور ان التعليم ركن اساسي لتقدم المجتمع، تكفله الدولة وترعاه، ونظرا لتنامي عدد السكان في منطقة ضاحية علي صباح السالم (ام الهيمان سابقا)، وما تسببه تلك الزيادة من عدم استيعاب فصول المدارس القائمة لتلك الاعداد، وبالتأمل في زيادة الكثافة الطلابية في مدارس المنطقة بجميع المراحل التعليمية وما يشكل ذلك من اعباء على الادارات والمرافق المدرسية، الامر الذي يؤدي الى معاناة اولياء الامور من المصاعب البالغة في توصيل ابنائهم الى مدارس في مناطق اخرى، ولما كانت قضية توفير مدارس حكومية لجميع المراحل الدراسية داخل المناطق السكنية تشكل عاملا اساسيا لراحة الطلبة واولياء الامور، وتعتبر ضاحية علي صباح السالم من المناطق التي تعاني من عدم توافر المدارس للمراحل الدراسية المختلفة، هذا على الرغم من وجود مواقع مخصصة من بلدية الكويت لانشاء مدارس اضافية في ضاحية علي صباح السالم ووجود اعتمادات مالية لانشاء مدارس في خطة التنمية الاجتماعية في وزارة التربية عن السنة المالية 2013 ـ 2014، الامر الذي يستوجب قيام الحكومة بسرعة انشاء هذه المدارس.

لذا، فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: قيام الحكومة ممثلة بوزارة التربية بالاسراع بإنشاء مدارس جديدة لجميع المراحل التعليمية (بنين وبنات) بمنطقة ضاحية علي صباح السالم على ان تدبر الاعتمادات المالية اللازمة بميزانية وزارة التربية للسنة المالية 2013 ـ 2014 وذلك لتخفيف الاعباء عن كاهل اولياء الامور.

احمد بن مطيع

الطاحوس يسأل وزير الخارجية عن أسباب احتجاز إيران مواطناً كويتياً؟

وجّه النائب أسامة الطاحوس سؤالا برلمانيا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد جاء فيه: قامت السلطات الايرانية بالقبض على المواطن الكويتي عادل الحوال خلال تواجده للسياحة في ايران وقد أودع في السجن منذ شهر وتم منع ذويه من زيارته دون توضيح التهم الموجهة اليه من قبل السلطات الايرانية.

لذا يرجى تزويدي وافادتي بالآتي: ما أسباب عدم قيام وزارة الخارجية ممثلة بسفارتنا في ايران بالمهام الموكلة اليها تجاه المواطن الكويتي عادل الحوال المقبوض عليه في ايران؟

وهل تواصلت سفارتنا في ايران مع الجهات الحكومية في ايران لمعرفة أسباب القاء القبض على المواطن الكويتي عادل الحوال؟

هل تواصلت وزارة الخارجية مع ذوي المواطن الكويتي عادل الحوال؟ وما أسباب عدم قدرتها في عدم التسهيل عليهم في زيارة ابنهم في سجون ايران؟

ارجو تزويدي بالمستندات والمكاتبات الدالة على ذلك. وهل تعرفت وزارة الخارجية على التهمة الموجهة الى المواطن الكويتي عادل الحوال؟ أرجو تزويدي بالأوراق والمكاتبات الدالة على ذلك.

وهل هناك حالات مشابهة للمواطن الكويتي تم إلقاء القبض عليها سواء في ايران او دول اخرى؟

وما الإجراءات التي قامت بها سفاراتنا في هذه الحالات؟ مع تزويدي بالأوراق والمستندات الدالة كل على حدة خلال السنوات الخمس الأخيرة؟ هل هناك معوقات تواجه سفاراتنا في الخارج في متابعة الحالات المفقودة؟

ويسأل وزير الداخلية عن عدد المواطنين الذين يمتلكون أكثر من ثلاث سيارات

وجّه النائب كامل العوضي سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد جاء فيه: تفاقمت في السنوات الأخيرة وبصورة مقلقة ظاهرة الأزمة المرورية وأصبحت هاجسا يوميا للمواطنين والمقيمين على السواء، بسبب تكدس المركبات والسيارات على الطرقات والزحام المستمر وبطء الحركة وإهدار الوقت خاصة بعد بدء العام الدراسي.

ومع ادراكنا لجهود الوزارة المقدرة في هذا الشأن وسعيا نحو الإسهام المسؤول في استنباط حلول علمية وبدائل عملية لحل المشكلة مبنية على البيانات والأرقام والاحصائيات لهذه الأزمة ومدى ارتباطها باختلال المعادلة بين عدد المركبات والكثافة السكانية في الكويت وذلك ايمانا بدورنا بصفتنا أعضاء مجلس الأمة في المشاركة في حل الأزمة والعمل على تخفيف العبء والمشاركة الفعالة يدا بيد مع وزارة الداخلية التي لا تدخر جهدا في حل الأزمة فقد تقدمنا بالسؤال هذا والذي لن يكون السؤال الأخير في هذا الصدد.

لذا يرجى افادتي وتزويدي بالتالي: بيان مفصل بعدد حاملي الإقامة من الوافدين وفق المواد (17، 18، 19، 24) من «قانون إقامة الأجانب» الذين يملكون سيارات، وعدد هذه السيارات.

وبيان مفصل بعدد الوافدين من حاملي الإقامة وفق المادة (20) من القانون المشار اليه (خدم المنازل، طباخين، سائقين) ومن في حكمهم الذين يملكون سيارات، وعدد هذه السيارات، وهل صحيح ما تردد من ان عدد هؤلاء الذين يملكون سيارات هو 8500 وافد يملكون أكثر من 10000 سيارة؟

وبيان بعدد الوافدين الذين يملكون سيارتين أو ثلاث سيارات أو أكثر.

وما صحة ما تردد من أنه وفقا للاحصائيات الرسمية يوجد خمسة عشر غير كويتي (أجانب وعرب) يملكون سيارات يتفاوت عددها بين 300 سيارة الى 1000 سيارة للشخص الواحد منهم؟

وعدد المواطنين الكويتيين الذين يملكون أكثر من ثلاث سيارات وغير الكويتيين (البدون) الذين يملكون أكثر من سيارتين.

وبيان بعدد الخليجيين الذين يملكون أكثر من سيارتين وهل وصلت جملة عدد السيارات المسجلة رسميا بأسمائهم الى أكثر من 110000 سيارة؟

وإذا كانت الاجابة على السؤال أعلاه بالايجاب فهل يقيم 110 آلاف خليجي ملاك هذه السيارات في الكويت فعلا أم ان هذه السيارات سلمت الى أجانب لاستغلالها تجاريا؟

وبيان بعدد مكاتب الأجرة الجوالة ومكاتب الأجرة تحت الطلب وجملة عدد السيارات المسجلة على هذه المكاتب.

..ويقترح الفحص الشامل للقادمين بكرت زيارة عائلية أو تجارية أو سياحية

قدم النائب أسامة الطاحوس اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: عمدت وزارة الداخلية بالتعاون والتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الصحة الى تطبيق نظام الفحص الطبي الشامل على عامل يتم استقدامه الى البلاد سواء كان من حملة المادة 20 خدم منازل أو المادة 18 عمل في القطاع الأهلي وذلك بهدف بيان خلوهم من أي أمراض معدية.

ويشمل هذا الإجراء العاملين المستقدمين بسمات دخول (تصريح عمل) أو كروت زيارة يتم تحويلها الى اذن عمل في «الأهلي» او خدم المنازل وكذلك الملحق بعائل في حين لا يطبق ذلك الإجراء على المستقدمين بكرت زيارة تجارية او عائلية محددة بعدة أشهر ولا يرغبون في تحويلها الى أذونات عمل كونهم استقدموا بهدف الزيارة لا الاقامة او تحويلها الى اذونات عمل.

ونص الاقتراح على ان يشمل فئة المستقدمين بكروت الزيارة بجميع أنواعها العائلية والتجارية والسياحية نظام الفحص الشامل حتى وإن كان الهدف من الزيارة قضاء فترة الكرت المحدد من شهر الى ثلاثة شهور وذلك حفاظا على صحة المواطنين والمقيمين على حد سواء والايعاز للجهات الحكومية ذات العلاقة بالتنسيق والمتابعة.

الكندري: رسو السفن في الموانئ مقابل رسوم مالية واستخدام الأرصفة المؤجرة وفقاً لحركة السفن

عيسى الكندري

أورد وزير المواصلات عيسى الكندري اجابة على سؤال للنائبة صفاء الهاشم جاء فيه: يرجى العلم ان المعلومات التي وردتنا من مؤسسة الموانئ الكويتية ـ من واقع السجلات الرسمية بالمؤسسة ـ تفيد بأن السفن ترسو بالمراسي لتفريغ حمولتها ثم تغادر المرسى عقب ذلك بعد سداد رسوم واجور الخدمات المستحقة طبقا لتعرفة هذه الرسوم والاجور المعمول بها لدى المؤسسة.

وان سفينة اسمنت الهلال، كونها كويتية ومملوكة لشركة كويتية، تقوم بتوفير سلعة استراتيجية للسوق الكويتي المحلي من خلال تفريغ وتعبئة الاسمنت السائب الوارد اليها عن طريق سفن اخرى ترسو محاذية لها لتفريغ حمولتها فيها مع سداد الرسوم والاجور المستحقة في هذا الشأن وفقا لاحكام القرار الوزاري رقم أ.ع.ش/8 لسنة 1985 في شأن تعرفة رسوم واجور الخدمات في ميناء الشعيبة، ومن ثم فإن بقاء السفينة في المرسى مرتبط بعملية تفريغ وتعبئة الاسمنت، وكلما استمرت عملية تفريغ وتعبئة الاسمنت كلما بقيت السفينة في المرسى والعكس صحيح.

وتبقى السفينة في المرسيين رقمي 9 و10 بميناء الشعيبة مقابل مبلغ 70 دينارا يوميا طبقا لتعرفة رسوم واجور الخدمات بميناء الشعيبة المعمول بها لدى المؤسسة، فضلا عن الرسم الذي يتم تحصيله من السفن الاخرى التي ترسو محاذية لها لتفريغ حمولتها فيها وقدره 52,500 دينارا يوميا بواقع 75٪ من رسم بقاء السفن، وكذلك الرسوم والاجور الاخرى وهي رسوم المناولة ورسوم الحمولة واي رسوم اخرى تتعلق باستخدام الساحبات ولنشات الارشاد والرسو بمحاذاة هذه السفينة طبقا لتعرفة رسوم واجور الخدمات المتعمدة في الميناء طالما استمرت عملية تفريغ وتعبئة الاسمنت على النحو الذي سلف بيانه.

وتكون رسوم واجور الخدمات في ميناء الشويخ على اساس المراسي التي ترسو عليها السفينة، وعددها، بينما يكون حساب رسوم بقاء السفينة في ميناء الشعيبة على اساس طول السفينة الذي يتراوح من 182 الى 220 مترا.

وتذكر المؤسسة ان ما يتخذ من اجراءات قبل السفينة اسمنت الهلال على الوجه المتقدم ذكره قد سبق عرضه على مجلس الادارة في جلسته رقم 2006/5 المعقود في 2006/6/24، وقد صادق مجلس الادارة على ما يتخذ في شأن هذه السفينة من اجراءات، كما عرض الموضوع آنذاك على مجلس الوزراء ضمن موضوع عقود استغلال الاراضي والارصفة في الموانئ التابعة للمؤسسة، كما اقامت المؤسسة عددا من الدعاوى القضائية لاخلاء الاراضي والارصفة في كل من موانئي الشويخ والشعيبة من الشركات المؤجرة لها بما في ذلك المرسيين المشار اليهما ولاتزال تلك الدعاوى متداولة بالجلسات امام القضاء.

مما سبق، يتضح ان بقاء السفينة المذكورة على المرسيين المشار اليهما يتم في مقابل قيام المؤسسة بتحصيل الرسوم والاجور المقررة في هذا الشأن ووفقا لتعرفة رسوم واجور الخدمات المعتمدة بميناء الشعيبة، وهو ما صادق عليه مجلس الادارة وقتذاك على الوجه سالف الذكر، وتذكر المؤسسة انه ليس بشرط ان يكون استغلال اي رصيف في الميناء من قبل اي من السفن التي ترسو عليه بمقتضى عقد يبرم خصيصا لهذا الغرض طالما ان هذه السفينة تؤدي رسوم واجور الخدمات المستحقة وهو ما يتناسب مع حركة توزيع السفن وظروف ومتطلبات العمل في الميناء.

وتقوم المؤسسة على ادارة وتشغيل ميناء الشعيبة بما في ذلك توزيع السفن التي تؤم الميناء على المراسي المتوافرة فيه وفقا لحركة السفن وظروف ومتطلبات العمل في الميناء بما يكفل تحقيق الاغراض التي انشئت من اجلها المؤسسة.

وبالنسبة للعقود، فلا توجد عقود مبرمة بين المؤسسة وشركة اسمنت الهلال في شأن استغلال الرصيفين سالفي الذكر.

وتضيف المؤسسة ان نظام رسو السفن في الميناء بعد تطور سفن النقل ووجود سفن كبيرة يزيد طولها على 200 متر مما يحتم رسو هذه السفن على رصيفين معا، مثلا رصيف 9 وجزء من رصيف 10، رصيف 10 وجزء من رصيف 11، ويتم تحصيل الاجور على اساس طول السفينة وفقا لما هو معمول به في المؤسسة، وبالتالي يكون الايراد على المرسيين معا دون فصل احدهما عن الآخر، وخصوصا ان ايرادات المراسي تندرج تحت بند واحد في الميزانية مما يتعذر معه فصل ايراد كل مرسى على حدة وفقا للنظام المحاسبي المعمول به لدى المؤسسة.

وفيما يلي بيان بمتوسط الايرادات على المرسيين رقمي 9 و10 بميناء الشعيبة عن الفترة من 2004/1/1 حتى فبراير 2013: انظر الجدول.

وعن الارصفة المخصصة لتفريغ وتحميل الاسمنت والصلبوخ بميناء الشعيبة، فليس ثمة ارصفة بعينها مخصصة لتفريغ وتحميل الاسمنت والصلبوخ في ميناء الشعيبة، اذ ان جميع الارصفة في الميناء تستغل في تفريغ وتحميل الحاويات والبضائع العاملة بمختلف انواعها وفئاتها ومن بينها الاسمنت والصلبوخ، بما في ذلك الارصفة المؤجرة والتي يحق للمؤسسة بموجب العقود المبرمة بشأنها استخدامها كلما كان ذلك ضروريا وفقا لحركة السفن وظروف ومتطلبات العمل في الميناء، ونشير في النهاية الى ان الارصفة المؤجرة في الميناء عددها 5 ارصفة وارقامها 2 و6 و13 و14 و19.

البيان	الكمية (طن)	إيرادات الحمولة (د.ك)	إيرادات رسوم البقاء (د.ك)	الإجمالي
مرسيي 9 و10	3,685,792	2,580,054	220,937	2,800,991

أريج حمادة

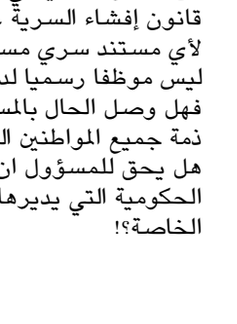

مجلسنا إلى أين؟!

استطاع عدد كبير من شباب الكويت باصراره فرض نفسه واثبات وجوده، رغم المعوقات والجو السلبي المحبط الذي يعيشون فيه، ليمحو بذلك مقولة «الكويتي ما يشتغل» والتي اعتاد على ترديدها بعض المسؤولين سواء في القطاع الحكومي او القطاع الخاص كشماعة لتبرير موقفهم من إبعاد عدد كبير من الكويتيين عن العمل، واستبدالهم بالعمالة الوافدة الى ان اصبحت هذه المقولة لا تجدي نفعا.

فبدأ البعض في البحث عن اسباب اخرى تبرر مواقفهم التي يمارسونها ضد الموظف الكويتي، واقرب مثال على ذلك تصريح احد المسؤولين في احدى القنوات الكويتية بخصوص موضوع تعيين موظف عراقي بدلا من الموظف الكويتي بحجة الخوف من تسريب ونشر المستندات والمراسلات المتداولة بين الجهات الحكومية، والأخطر من ذلك أن هذا الموظف يتقاضى راتبه من حساب المسؤول الخاص وليس من الحكومة ما يعني عدم امكانية تطبيق قانون إفشاء السرية عليه في حالة تسريبه لأي مستند سري مستقبلا، لانه ببساطة ليس موظفا رسميا لدى الحكومة.

فهل وصل الحال بالمسؤولين الى الطعن في ذمة جميع المواطنين الكويتيين وعلنا؟!

هل يحق للمسؤول ان يتعامل مع الجهة الحكومية التي يديرها وكأنها شركته الخاصة؟!

إن صمت الحكومة تجاه هذا التصريح قد زاد من استياء وتذمر عدد لا يستهان به من المواطنين، حيث يعطي انطباعا بالتأييد والموافقة لما جاء على لسان هذا المسؤول في احدى الفضائيات الكويتية.

فهل تهدف الحكومة الى توصيل رسالة للمواطن بأنه غير مرغوب فيه ببلده؟!

لذلك تم استبداله بالعمالة الوافدة!

هل المطلوب من شباب الكويت الهجرة من وطنه للبحث عن العمل؟! لانه ليس محلا لثقة الحكومة!

وان كان هناك وجود لهذا النوع من الموظفين غير الأمناء على أسرار عملهم كما تدعي فالأكيد يعود ذلك الى سياسة التعيين الخاطئة التي تتبعها الحكومة والمعتمدة على الترضيات السياسية والمحسوبية، ما ينتج عنه تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، فما ذنب المواطن الكويتي لما يحدث من آثار سلبية بسبب هذه السياسة؟ فلا تحملونا اخطاءكم.

اليوم غالبية الشعب الكويتي يترقب موقف اعضاء مجلس الأمة الكويتي تجاه هذا المسؤول، فصمتهم يدل على تأييد تام لما جاء على لسانه من تعميم ضد جميع المواطنين.

وختاما، أحببت ان اوضح أن مقالي هذا ليس تضامنا مع احد النواب، فقد كتبته بناء على قناعة تامة حيث ان الهدف من وجود المسؤولين في عملهم هو خدمة الوطن والمواطن لتحقيق المصلحة العامة.